جامعة محمد لمين دباغين سطيف -02-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

-قسم الحقوق-

محاضرات في مادة
الحكم الراشد والتنمية المستديمة

ألقيت على طلبة السنة الأولى الماستر المهني

تخصص إدارة عامة – خلال السداسي الأول-

من إعداد الدكتورة: فاكية سقني

السنة الجامعية: 2021/2020

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في عام 1986 حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم. فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح الكلام الآن عن التنمية البشرية ومقاييسها ثم التنمية المستدامة وأبعادها، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل أن التنمية أصبح لها علاقة بالحكم الراشد أو الحوكمة.

وبالتالي، فالتنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة من الدول لا تتحقق بدون توفير الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم الراشد.

لذلك فالإشكالية الأساسية لهذه الدراسة، تتمثل فيما يلي: **إلى أي مدى يساهم الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة ؟**

ويندرج ضمن هذا السؤال أسئلة فرعية لبحث العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية، وهي: ما هو مفهوم الحكم الراشد؟ ماهي أبعاده ومبادئه؟ ماذا نعني بمفهوم التنمية؟ ماهي تحولاته؟ وما هي آليات الحكم الراشد المحققة للتنمية؟ هذه الأسئلة وغيرها ستشكل لنا المحاور الأساسية لهذا المقياس.

أهداف التعليم:

يهدف التكوين في هذه المادة إلى تحكم الطالب في مفهوم الحكم الراشد بوصفه مقاربة تسييرية حديثة تقوم على تظافر جهود الفواعل الأساسية في أي مجتمع، وذلك بغرض تحقيق مفهوم آخر مجاور له هو مفهوم التنمية المستديمة، ومن ثم يبدو إلمام الطالب بهذه المفاهيم الراهنة ضرورة ملحة يقتضيها متطلب إعداد كوادر إدارية منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

محتوى المادة:

أولا: مفهوم الحكم الراشد

من خلال قراءاتنا المتعددة حول الحاكمية أو الحكم الراشد تبين أن هذا الموضوع الاستراتيجي كثير الانتشار في مناقشات مختلف المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة منذ الثمانينيات وفي سنوات التسعينيات، فهو من بين المفاهيم الأكثر تسويقا في ظل العولمة.

فما معنى الحكم الراشد؟ وما هي أهم مبررات وجوده من منظور التنمية؟ وما هي أهم أبعاده؟ الإجابة على هذه الأسئلة تكون من خلال النقاط التالية:

1- مبررات بروز مفهوم الحكم الراشد من منظور التنمية

من منظور التنمية يعد الحكم الراشد من أكثر المفاهيم التباسا في أدبيات التنمية، **فحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين** لم يكن هذا المفهوم منتشرا، إذ كانت أدبيات الأمم المتحدة تركز على مفهوم التمكين باعتباره أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، والذي يعني توفير الوسائل والقدرات التي تمكن الأفراد من ممارسة الخيارات التي صيغت بالإرادة الحرة، والمشاركة في القرارات التي تخص حياتهم على مختلف المستويات. و تحقق التمكين يتطلب وجود الديمقراطية، الحرية الاقتصادية والسلطة اللامركزية ومشاركة جميع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية، ما أدى لشيوع استخدام مجموعة من المصطلحات وهي المشاركة، التمكين، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، اللامركزية، الإدارة الصالحة، الحاكمية وغيرها.

حيث في **نهاية التسعينيات من القرن العشرين** تم التحول إلى الاستخدام المكثف لمفهوم الحاكمية من بين المصطلحات السابقة، والتي تعني الحكم الصالح أو الراشد أو السليم وهو حكم المؤسسات وحكم القوانين الضامن لحقوق الإنسان وحقوق الأجيال القادمة، فضلا عن ضمان انتقال الموارد والثروات الطبيعية التي يستفيد منها الجيل الحالي لبلد معين إلى الأجيال القادمة في ذلك البلد.

ويمكن القول إن الحكم الراشد من منظور التنمية هو من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، كما يمثل في المجال الاقتصادي الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن استخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد البشرية، إلا أن تكريس هذا الحكم لن يتأتى في المجتمعات التي تنتشر فيها مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والاختلاس وغيرها، ولابد من وجود الوعي الأخلاقي، وضرورة إحياء الوازع الديني والتربوي لدى الأفراد والعودة إلى تعاليم ومبادئ الدين الإسلامي في مكافحة الفساد وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، وحسن اختيار من يتولى المسؤوليات في مختلف المستويات وتفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع.

2 – أصل مصطلح الحكم Gouvernance :

إن مصطلح (Good Gouvernance) له ترجمات مختلفة، ومتعددة، منها: الحكامة، الحكم الرشيد، الحوكمة، الحكمانية، الحكّمية، القيادة الجيدة، وغيرها. والاصطلاح السائد في المشرق العربي هو

الحكم الرشيد، أو الحكم السليم، أو الصالح في حين أن الاستعمال السائد في أدبيات المغرب العربي هو مصطلح الحكامة الجيدة

ويعتبر مصطلح الحكم الراشد Good Governance في الأدبيات السابقة مفهوما حديثا إذا ما قورن ببعض المصطلحات، ولقد وجدنا أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه:

- فنجد مصطلح Gouvernance في اللغة الفرنسية مرادف لمصطلح الحكومة، فبدايات هذا المفهوم جاءت إبان القرن الثالث عشر وانتشر كمفهوم قانوني عام 1978 ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير(Charge de gouvernance) و على هذا أساس ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

- كما أن كلمة الحاكمية Good Governance أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية، و يمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة أعمال و شؤون الدولة".

هذا وإن كان مصطلح الحكم الراشد قد فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة و مع القطب المسير و بقية المجتمع.

فالأستاذين "جيمس مارش" و "جوهان أولسن" استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابا يحمل عنوان: "إعادة اكتشاف الهيئات" الذي نشر عام 1989 في الو.م.أ وتساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم.

ومنذ ذلك الحين أصبح لهذا المفهوم دور كبير خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الراشد، حيث أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول وخاصة لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد.

3- تعاريف الحكم الراشد:

لمفهوم الحكم الراشد عدة تعاريف، وذلك لأن الكثير من المؤسسات الدولية الرائدة وحتى الباحثين والدارسين الأكاديميين لم يتفقوا على تعريف موحد، يجمع بين عمومية وعالمية التعريف وخصوصية المجتمع الذي تبناه.

1- يقصد بالحاكمية أو الحوكمة "Good Gouvernance " أسلوب وطريقة الحكم الجيدة، أو فلسفة إدارة الدولة والمجتمع عند البعض الآخر."

كما يعني أيضا التسيير الجيد لشؤون منظمة ما قد تكون دولة أو هيئة وطنية أو عالمية، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار، فهي تفض الشراكة للفاعلين و تقارب المصالح.

2- مفهوم الحاكمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية و النجاعة في العمل العمومي" **l'action publique**" و تهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم.

لذلك فهذا المفهوم يرتكز على ثلاث أسس رئيسية:

- **الأساس الأول:** يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم (Crise de Gouvernabilité) فقدان مركزية هيأة الدولة و ضعف الفعالية و النجاعة في الفعل أو العمل العمومي.
- **الأساس الثاني:** يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.
- **الأساس الثالث:** يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

3- وقد عرف **البنك الدولي** سنة 1992 الحكم الراشد بأنه: "**الطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول بهدف التنمية.**"

ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربطت مفهوم الحكم الراشد بعناصر أخرى محققة لنجاحه، ومنها: الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون.

4- تعريف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية الذي جاء فيه بأن:" **الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المركبة (تشمل الدولة، ومختلف الجهات الفاعلة التي تتفاعل لاتخاذ إجراءات يمكن وصفها بأنها مستدامة، ومنصفة.) التي يقوم من خلالها الأفراد، والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، ومعالجة خلافاتهم، وممارسة حقوقهم، والتزاماتهم القانونية.**

يتسم الحكم الراشد بسمات عديدة. فهو يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف، كذلك فإنه يعزز سيادة القانون."

هذا التعريف يتأسس على الدعائم الأساسية التالية:

1- الدعامة السياسية: تعني صياغة القرارات المتعلقة ببلورة السياسات العمومية الداعمة، وهذه الإشارة للجانب السياسي هي بداية لانفتاح تدريجي على أهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية في مسارات الإصلاح.

2- الدعامة الاقتصادية: يقصد بها خلق بيئة تشريعية وإدارية داعمة ومساندة لمناخ الأعمال والاستثمار ومشجعة للأنشطة الاقتصادية.

3- الدعامة الإدارية: تتمثل في إيجاد الآليات الخاصة لتنفيذ هذه السياسات.

وهناك تعريفات أخرى متباينة، ولكنها في المحصلة تشترك في الاتفاق على مجموعة معايير أو مبادئ لا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة دون وجودها، والتي سنوردها أسفله بالتفصيل.

4- أبعاد مفهوم الحكم الراشد

من خلال جملة التعاريف السابقة ، فإن الأبعاد الأساسية لمفهوم الحكم الراشد، تتمثل فيما يلي:

1- البعد السياسي: المتعلق بطبيعة النظام السياسي وشرعية تمثيلها.

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة، من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى، من جهة أخرى.

فلا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، و إنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات و ذلك عبر إصلاحات هيكلية.

3- البعد التقني والإداري: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.

مما سبق ذكره من أبعاد، لا يمكن تصور إدارة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة، والشفافية، هكذا إذا يحتاج الأمر إلى درجة من التكامل. وتؤثر هذه الأبعاد وتترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الراشد.

5- مبادئ الحكم الراشد

يرتبط الحكم الرشيد بمبادئ عديدة ومتنوعة يسعى إلى تحقيقها، ويعمل على تجسيدها، ويحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية، والاجتماعية، والتنظيمية التي تضمن تناميها، وتكفل لها الدوام

والاستمرار للوصول إلى التمكين الفعلي من حقوق الإنسان، ومن ضمن هذه المبادئ، نذكر منها، حسب ما أوردتها مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية:

أ- معايير منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية:

- دولة القانون
- إدارة القطاع العام
- السيطرة على الفساد
- خفض النفقات العسكرية

ب- معايير البنك الدولي:

- المحاسبة
- الاستقرار السياسي
- فعالية الحكومة
- نوعية تنظيم الاقتصاد
- حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة
- التحكم في الفساد.

ج- معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- المشاركة
- حكم القانون
- الشفافية
- حسن الاستجابة
- التوافق
- المحاسبة
- الرؤية الإستراتيجية.

وهذه المعايير إذا ما أحسن تطبيقها تؤدي إلى الجمع بين الرقابة من "الأعلى"- الحكومة- والرقابة من "الأسفل"- المجتمع المدني-وهي ضرورية للارتقاء بالحكم إلى حكم رشيد، ولا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة دون وجودها، والملاحظ أن المعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي ومنظمة

التعاون الاقتصادي للتنمية، تتمحور بالأساس حول تحفيز النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة والخوصصة.

6- بروز فاعلين جدد في ظل الحكم الراشد:

إن التحولات الدولية الحالية في ظل العولمة وتراجع دور دولة الرفاه، خاصة في عدة مجالات اجتماعية، أدى لصعود فواعل جديدة من غير الدولة كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتشاركها في عملية صنع القرار عن طريق المفاوضات، فظهر نوع جديد من الحكم " يدعى الحكم الراشد" يتلاءم وهذه التطورات، ويسمح بأن تتشارك هذه الفواعل وتتقاسم السلطة، ويعمل على تنظيم تدخل فواعل اتخاذ القرار العمومي ، يعزز بالخصوص دور القطاع الخاص.

لذلك، فمن أهم الفاعلين الجدد برزت منظمات المجتمع المدني بوصفها منظمات مستقلة مشاركة للدولة في تحقيق الكثير من المهام، خصوصا ما تعلق بمجلات حقوق الإنسان، وقضايا البيئة.

كما يعد القطاع الخاص الفاعل والشريك الثالث في التفاعل الذي يقوم عليه مفهوم الحكم الراشد، كما أن نتائج الدراسات تؤكد بوجود علاقة إيجابية وقوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن الإنتاجية ترتبط وبشكل وثيق بالنشاطات والاستثمارات التابعة للقطاع الخاص.

وفي هذا السياق، يتزايد الإدراك بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي الذي يفتح المجالات الاقتصادية، لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في تنمية المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية لهم، وبالتالي إعمال حقوق الإنسان، خاصة ما تعلق منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لأن غياب النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة يمثل عائقا كبيرا أما إعمال حقوق الإنسان، وتفعيل دور القطاع الخاص يدعم النمو الاقتصادي، ولمزيدا من التفاصيل حول دور القطاع الخاص والمجتمع المدني سنورده أسفله.

ثانيا: تحولات مفهوم التنمية

لقد كان محور عملية التنمية قاصرا على الكم الاقتصادي ولم يولى الإنسان أية أهمية من ناحية اعتباره المستفيد الأول من فوائد التنمية، وكان الهم الوحيد للدول في العالم هو تحقيق أكبر المعدلات الكمية للنمو الاقتصادي، مما أدى لبروز العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، أين ظهرت بعض الاحتجاجات في معظم الدول الفقيرة، وتمكن الناشطون في مجالات التنمية الاجتماعية التأثير على أصحاب القرار في التنمية الدولية لوضع الإنسان في محور التنمية، وبدأت بعض الجهود الدولية تحاول إيجاد

استراتيجيات تنموية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما أفسح المجال لظهور ما يسمى التنمية المستدامة. **فكيف تم التحول نحو التنمية المستدامة؟**

1 – التحول من مفهوم النمو إلى التنمية الاقتصادية

أ– التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي

خلال التطورات التي لحقت بمفهوم التنمية، ساق الاقتصاديون العديد من التعريفات والتي غالبا ما يركزون فيها على أهداف التنمية المتنوعة من اقتصادية إلى اجتماعية. ولا يمكن الفصل في كثير من الأحيان بين المفهوم والأهداف.

لهذا السبب، وحتى عقد **السبعينيات من القرن العشرين** ساد التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية يركز على الأهداف الاقتصادية فقط، خاصة مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها، وما صاحبها من تقدم مذهل أفسح الطريق أمام فكرة التطور المادي للتنمية، وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، وأدى هذا إلى حدوث خلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على الرغم من أن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى التنمية الاقتصادية.

فكان الاقتصاديون، والسياسيون، ومخططوا التنمية في تلك الفترة يعرفون التنمية الاقتصادية بأنها:" **عملية الزيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لأنه شرط ضروري لتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي (مقارنة الناتج القومي الحقيقي مع زيادة عدد السكان).**"

فكانت التنمية الاقتصادية تعبر عن قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر اقتصادي عام للتنمية. وتستخدم معدلات ومستويات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان، أي السلع، والخدمات الحقيقية المتاحة للمواطنين من أجل الاستهلاك، أو الاستثمار.

صحيح أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل: القضاء على الفقر، والبطالة، والأمراض، ومحو الأمية، ونشر التعليم، وما إلى ذلك، ولكن هذه الأمور كانت ثانوية، فالنظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية، **بمعنى أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع**، وتعبر عن عملية تراكم لرأس المال المادي، والبشري بهدف زيادة الدخل القومي.

فكان حساب كمية الدخل القومي هي مقياس الوحيد للتنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة والغنية على السواء. فلم يأخذوا في الاعتبار عدالة توزيع الدخول، وكذلك المنافسة القائمة، ولم تلعب الآثار الخارجية للنشاط الإنساني بما في ذلك الإضرار بالبيئة دورا هاما في الدراسات الاقتصادية.

فالمؤشرات غير الاقتصادية كانت تستخدم أحيانا بدرجة ثانوية لتوصيف منافع التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار، وتحسين الخدمات الصحية، والإسكان.

ب- إعادة تعريف التنمية الاقتصادية وتجاوزها لمفهوم النمو الاقتصادي:

مع **منتصف السبعينيات وبداية الثمانينات**، تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة، وتوفير فرص العمل، ووضع إستراتيجيات للنمو مع إعادة التوزيع؛ نظرا لما أبرزه واقع الخمسينيات، والستينيات من عواقب وآثار سلبية للتنمية على أفراد المجتمع، وبمساعدة العديد من العوامل: كأزمة التنمية في الثمانينات، وتزايد أعباء خدمة الديون، وانخفاض المعونات...الخ. اتضح خلال هذه الفترة بأن **اصطلاح التنمية الاقتصادية يتجاوز كثيرا مفهوم النمو الاقتصادي.**

جدول يوضح الفرق بين النمو والتنمية:

النمو	التنمية
يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية	تتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات.
النمو تلقائي	التنمية تخطيط وتدخل إرادة مجتمعية.
النمو يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير	التنمية لا تحدث إلا في المدى الطويل ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة.

ج- مفهوم الواسع أو الشامل للتنمية الاقتصادية:

مما سبق ذكره أعلاه، ونتيجة لانتقاد مقياس التنمية الاقتصادية بالمعنى التقليدي المنصب على حساب كمية الدخل القومي كمقياس للتنمية الاقتصادية، وإعادة تعريف التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات، وبداية التسعينيات، فإن:

- مفهوم التنمية أصبح يركز على العائد على مستوى معيشة الإنسان: لأن مفهوم التنمية تجاوز التعريفات التقليدية للتنمية من حيث اقتصارها فقط على مؤشرات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي إلى مؤشرات للاحتياجات الأساسية في فضاء السلع والخدمات، لأنه إذا كانت التنمية عملية تأمين التحسين المستمر لرفاهية الجميع. فالرفاهية مهمة لتشمل بعض مؤشرات الحاجات الأساسية.

أي اتضح أن التنمية الاقتصادية تشمل إضافة للنمو الاقتصادي، أهداف أخرى: كرفع مستوى المعيشة بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد الذي يتوقف على العدالة الاجتماعية للإنسان، وعدد السكان،

وتقليل التفاوت في توزيع الدخول، والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي بالاعتماد على جميع القطاعات الزراعة، والصناعة.

– أصبح ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها متعددة الجوانب، فإلى جانب أنها عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، فيجب أن تسير جنبا إلى جنب مع المجالات الأخرى كالمجال الاجتماعي؛ **فهي عملية شاملة ومتكاملة** لمختلف النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته.

– تهدف إلى تنمية قدرات الإنسان بتوفير الحاجات الأساسية، وتتعدى ذلك لتضمن السعادة والحرية للإنسان بصورة أعم.

– عملية التنمية نسبية دائمة التغير حسبما تقتضيه الظروف البيئية المحيطة ضمن المعطيات الممكن تحقيقها في الفترات الزمنية المتلاحقة؛ أي عملية دينامية متحركة أحد أوجه التغيير والتطور، فيمكن التنبؤ بها، والتخطيط لها.

– عملية التنمية عملية مجتمعية متفاعلة متشعبة وتتغير مسيرتها من مجتمع إلى آخر وتتباين مراحلها من دولة إلى أخرى، تعتمد في تطورها على حسن استغلال الموارد الطبيعية من طرف الدولة.

يمكن القول في الأخير، بأنه بالرغم من التنوع في تفسير مصطلح التنمية، إلا أن كان هناك اتفاق بين الاقتصاديين بأن مفهوم التنمية الاقتصادية في تحوله تجاوز فكرة التركيز على النمو الاقتصادي وكان لهذا التحول دور في إيجاد مفهوم التنمية الشاملة.

د– حق الدول والشعوب في التنمية الاقتصادية

إن إعادة تعريف التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات، وبداية التسعينيات، واتجاهها نحو البعد الإنساني كان له أثره على المطالبة بالتنمية الاقتصادية كحق من حقوق الدول والشعوب قائم على كل حقوق الإنسان المتكاملة، وغير قابلة للتجزئة، وعلى عدم استعمال الفصل بين الحقوق كحجة لانتهاك حقوق الإنسان على حساب أخرى بحجة التنمية.

أين بدأت في الثمانينات تعقد ندوات، ومحاضرات لمناقشة مضمون الحق في التنمية لتحديد المستفيد منه، لأن الحرب الباردة كان لها أثرها بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية والمدنية، أم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية في الخطاب العام للدول الاشتراكية، والغربية.

إلا أن تم **إعلان الحق في التنمية لسنة 1986** الذي ساهم بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية، حيث أوضح العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان بشكل صريح، **وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية (كهدف، وسيلة)**، وأبرز الحديث عن التنمية بإطارها الإنساني في الوقت

الذي كانت تركز الجهود في المجتمع الدولي على الأنماط التنموية المختلفة التي تعنى بتحقيق نمو اقتصادي، أو ارتفاع الدخل السنوي، وتهمل الإنسان كمحور للتنمية، ما أدى إلى عجز الدول عن تحقيق العدل الاجتماعي، وأنتج انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والشعوب؛ وتفاقمت مشاكل عديدة تجلى أبرزها في مشكلة مديونية البلدان النامية والفقيرة، وولد ذلك تفككا اجتماعيا، ووصلت أعداد البطالة أرقاما عجزت المؤسسات الدولية عن المساعدة في التخفيف من حدتها وآثارها.

فأبرز ما جاء في مضمون هذا الإعلان، أن:

– الإنسان الموضوع الرئيسي لعملية التنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية، والمستفيد منه(الإنسان كوسيلة، وهدف).

– التنمية عملية ذات أبعاد مختلفة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان، وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة، والحرة، والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

– من واجب الدول وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة لتيسر إعمال الحق في التنمية، ويجب ضمان تكافؤ الفرص للجميع، للوصول إلى الموارد الأساسية، والتعليم، والغذاء، والعمل، والسكن، والخدمات الصحية، والتوزيع العادل للدخل. وتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية، وفي الإعمال التام لجميع الحقوق، وخاصة ضمان مشاركة المرأة النشطة في عملية التنمية، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، لاستئصال المظالم الاجتماعية، واتخاذ التدابير اللازمة(تشريعية، وإدارية، وقضائية...الخ) لإزالة كل العقبات أمام التنمية، وبالخصوص عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

هـ– تعزيز مفهوم التنمية المحلية لخدمة التنمية الوطنية

لقد عرفت منظمة الأمم المتحدة **التنمية المحلية** بأنها مجموع أساليب العمل الفنية التي تجمع بين القدرات المحلية والمساعدات الخارجية لتحقيق وإشباع حاجات أفراد المجتمع المحلي، **وأطلقت مبادرة التنمية والتنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات التنموية في أوائل حقبة السبعينات** استجابة للإدارات المحلية التي أدركت أن المجتمعات المحلية تستطيع من خلال الدراسة الجيدة لإمكاناتها الاقتصادية أن تتفهم وتدرك الفرص المتاحة والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النمو والاستثمار، لإزالتها من خلال ابتكار وتنفيذ برامج إستراتيجية ومشروعات تنموية تنبع من واقع هذه المحليات وتسهم في دعم التنمية الوطنية بِعدّها جزءا منها، للوصول إلى تحقيق حياة كريمة يتمتع من خلالها الأفراد بمستوى من الرفاهية.

ففي إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق المشاركين في مسار التنمية، وتوجيه بعض أدوار الدولة والفواعل المركزية ومنحها للجماعات المحلية لتساهم في عملية تحقيق الأهداف المحلية للتنمية ومن خلالها أهداف التنمية المستدامة، حيث شهد العالم أواخر التسعينيات من القرن الماضي تغيرات جوهرية دفعت دول العالم إلى إعادة النظر في السياسات العامة بتفعيل الإدارة اللامركزية في تنفيذ السياسات العامة التنموية المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة. ولقد صاحب هذا التفعيل إدراك الجميع بدور الحكم المحلي والجماعات المحلية في التنمية بعدما أظهرت التجارب الدولية أن النجاح في دفع عجلة التنمية بأبعادها المختلفة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى إشراك مختلف الفواعل المحلية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والمساهمة في تحسين نوعية الحياة لجميع الناس ومشاركتهم في عملية التنمية الشاملة للدولة، ومن أسباب الاهتمام بنظم الإدارة المحلية هو ازدياد وظائف الدولة وتعقد أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية لكل إقليم، كما أنها أكثر إدراكا للحاجات المحلية.

لهذا السبب، فدعم مشاريع التنمية المحلية يساهم في تحقيق التنمية الشاملة للدولة، وله قيمة مضافة في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة المحددة من طرف الأمم المتحدة انطلاقا من المستوى المحلي.

2- ظهور مفهوم التنمية المستدامة

تجدر الملاحظة بأن منهج التنمية المستدامة وضعه المهتمون بشؤون البيئة، واعتمده البرنامج البيئي للأمم المتحدة، إلى جانب العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا التنمية المستدامة، على رأسهم الأمم المتحدة ومؤتمراتها للبيئة والتنمية، واللجنة العالمية للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المراكز البحثية وجماعات البيئة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية، وكذلك الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي.

أ- تبني مفهوم الاستدامة:

إن الجذور الفكرية لمصطلح الاستدامة تمتد إلى **السبعينات من القرن الماضي**. فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما، والمعنون" حدود النمو" في سنة 1970 بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي الذي كان له لاحقا أثره من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية سنة 1972 أين انبثق عنه مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، والذي واجه مقاومة شديدة من طرف الاقتصاديين الليبراليين.

فمصطلح الاستدامة (**Durable-sustainable**) ساد في بادئ الأمر في العمل البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمت صياغته

لأول مرة خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة النرويج السابقة (**Brandtland harlem**)، حيث عرفت الاستدامة على أنها: "**تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة**".

ثم فرض نفسه تدريجيا كترجمة للكلمة الإنجليزية **sustainability** من خلال تعاقب إصدارات متميزة، والمؤتمرات اللاحقة حول قمة الأرض.

فقمة الأرض الأولى انعقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، وكانت تحت اسم" المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية"، أين حظي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد، وقد صدر عنه" وثيقة الأجندة21 "، وإعلان ريو، وميثاق التنوع الحيوي والتغيير المناخي، وكل هذه الوثائق يستشف منها العنصر الإنساني محل اهتمام التنمية المستدامة.

أما قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ سنة 2002 فعقدت تحت شعار " **القمة العالمية للتنمية المستدامة**"، أين تم التأكيد من خلالها على فكرة الاستدامة، والمصادقة على خطة عمل لدعمها في الألفية الجديدة، ورسم صورة واضحة عن تحدياتها في القرن الحادي والعشرين.

هذا، وقد أشار إعلان فينا لسنة 1993 قبل ذلك إلى ضرورة الربط بين البيئة والتنمية. حيث جاء في نص المادة 11 منه على أنه: " ينبغي إعمال الحق في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الإنمائية، والبيئية للأجيال الحاضرة، والمستقبلية "، والمادة 17 منه نصت: "على ضرورة تكييف آلية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان تكييفا مستمرا مع الاحتياجات الحالية، والمقبلة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان...."

إذن، كلمة الاستدامة ظهرت لتقترن بالتنمية، وذلك لصيانة حقوق للأجيال القادمة في التنمية، حيث نلاحظ أنه مع التطور المذهل للتكنولوجيا أصبح هناك خطر حقيقي على استمرار الحياة والموارد الطبيعية، والتوازن البيئي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدين الإسلامي قد اشتمل بشكل مباشر وغير مباشر على دلالات الاستدامة بأبعادها، ومن هذه الدلالات: محدودية الموارد الاقتصادية، ضرورة المحافظة الموارد القابلة للنفاذ والمحدودة دون استنزافها ودون فساد.

ب– مفهوم التنمية المستدامة:

بناء على ما جاء أعلاه، فالتنمية المستدامة حسب تعريف لجنة بورتلاند تعني: "**عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية. مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر**".

وما تم ملاحظته أن ارتباط التنمية بالاستدامة، يعني:

- **من حيث الزمان:** فهي تركز على مستوى الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية والثروات (استدامة تحقيق الاحتياجات لفترة طويلة).

– من حيث المكان: (تركز على مبدأ العالمية) وهي بذلك مرتبطة بمبدأ أو التزام أخلاقي مفاده الانتفاع العالمي بحقوق الإنسان مع عدم تبديد فرص الأجيال القادمة بالانتفاع بنفس هذه الحقوق.وذلك بتحقيق تلبية الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والأجيال المقبلة بنفس المستوى من الانتفاع بين الأجيال.

ففكرة الاستدامة تتضمن عملية التغيير الإيجابي على نطاق واسع، مع الاهتمام بالنواحي المادية والأخلاقية معا لكل من الفقراء والأجيال القادمة. واستحضار الفكرة الخاصة بالقيود البيئية.

وعليه، فتلبية الحاجات الإنسانية يتم من خلال ثلاث مستويات:

1- تحقيق (تلبية) للحاجات الإنسانية للجيل الحالي.
2- تحقيق (تلبية) للحاجات الإنسانية للأجيال المقبلة.
3- تحقيق نفس المستوى من الانتفاع بين الأجيال.

من كل ما سبق، فإن **مفهوم التنمية المستدامة** كعملية دينامية متحركة يستدعي ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي في فترة زمنية معينة، بل لابد من أن يتم التحسن إلى الأفق الزمني البعيد إلى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها، وما ينجم عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة، والانتفاع الأمثل بها، ليس من العدل تمتع الجيل الحاضر واستهلاكه لكل الموارد الإنمائية، ويستردها، ولا يترك شيئا للأجيال المقبلة. فهناك أمانة لابد من توصيلها للأجيال القادمة.

فهي تعالج قضايا الرفاهية النوعية (تحقيق نوعية حياة أفضل)، وجودة البيئية، والعدالة الاجتماعية، العنصر المهم الذي تكاد تشتمل عليه جميع تعريفات التنمية المستدامة، خاصة تعريف المفوضية العالمية، يتصل بالعدالة، وهي نوعين:

- العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية
- العدالة بين الأجيال الحاضرة، أو بين الأجيال الحالية.

-كما أن الاستدامة كفكرة **اقترنت بالبيئة** وعلاقة هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية للحفاظ على الموارد الطبيعية لأجل الأجيال المقبلة. فازدياد الاهتمام بالاستدامة إذن راجع إلى الاهتمام بظاهرتي استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وتلوث البيئة.

ج- أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة:

مما سبق عرضه، فللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة، ومتكاملة في إطار تفاعلي هي:

1. **البعد الاقتصادي:** يشمل النمو الاقتصادي المستديم.

ويتم قياس هذا البعد الاقتصادي لاستدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، نجملها فيما يلي:

- معدلات النمو في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.
- الفائض/ العجز في الميزانية العامة.
- المعدل السنوي للتضخم
- التقدم التقاني.
- وضع قطاع الصناعة وتطوره وتحديثه.
- استخدامات الطاقة والمياه والموارد الأخرى.
- أوضاع شبكات الطرق ووسائل النقل.
- أوضاع الدين الخارجي وأعباء خدمة الديون.

2. **البعد الاجتماعي:** وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال، وداخل الأجيال نفسها.

ويتم قياس هذا البعد الاجتماعي لاستدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، نجملها فيما يلي:

- أوضاع الفقر وحدوثه(السكان اللذين يعيشون تحت خط فقر الدخل، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة).
- الصحة (حالة التغذية بالنسبة للأطفال – معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والعمر المتوقع عند الولادة– نسبة السكان اللذين يحصلون على مياه مأمونة وخدمات صحية وصرف صحي، عدد الأطباء والممرضين للمواطنين– التحصين ضد الأمراض المعدية للأطفال.)
- التعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين– الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي).
- الأوضاع الديمغرافية.
- أنماط الاستهلاك.
- الأمن
- تكافؤ النوع (المساواة بين الرجل والمرأة)

3. **البعد البيئي**: الحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية(المتجددة، وغير متجددة).

ويتم قياس هذا البعد البيئي لاستدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، نجملها فيما يلي:

- الموارد المائية المتجددة.
- السحب من المياه الداخلية المتجددة.
- السحب من المياه العذبة.
- تلوث الهواء من المصادر المختلفة وبخاصة في المناطق الحضرية بفعل النشاط الصناعي ووسائط النقل.
- معدلات إزالة الغابات.
- تلوث المياه (السطحية– الجوفية– البحيرات– البحار والشواطئ)
- إدارة البيئة (النفايات النووية والخطرة المتولدة– عدد السكان اللذين تخدمهم مرافق بلدية لجمع المخلفات ومرافق عامة للصرف الصحي– إعادة تدوير النفايات).
- تغيرات المناخ.

- أوضاع الثروة السمكية (تلوث المياه- الصيد الجائر- الإنتاجية والإنتاج).

الجدير بالذكر، أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة التي سبقت الإشارة إليها قد قامت بوضعها مجموعة عمل التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وفعلا طورّت بعض الدول مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بها بحسب الإطار العام الموضوع من قبل الأمم المتحدة، إلا أن عددا من الدول من بينها بعض الدول العربية لم تبدأ بعد في صياغة هذه المؤشرات، لوجود العديد من المعوقات تعترض قياس الاستدامة سواء كان القياس من منظور مادي أو نقدي، وبالنظر للعدد الكبير للمؤشرات التي يصعب التعبير عنها بمقياس واحد، وبدقة والاعتداد بنتائجها.

د- أهداف التنمية المستدامة:

انطلاقا من أبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة، كالتالي:

- **الأهداف الاقتصادية:** النمو- الفعالية- الاستقرار.
- **الأهداف الاجتماعية:** العمالة- عدالة- أمان- تعليم- صحة- مشاركة- هوية ثقافية.
- **الأهداف البيئية:** بيئة نظيفة للبشر- استخدام رشيد للموارد الطبيعية المتجددة- الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

إن الارتباط بين أهداف التنمية المستدامة متبادل ومتكامل، فالاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل إستراتيجية شاملة للتنمية تتضمن نموا اقتصاديا متواصلا وتنمية مؤسسية، واستثمارا جيدا في التعليم والصحة ومكافحة الفقر، وتحسين مستوى المساءلة، فمكافحة الفقر عنصر مهم في إستراتيجية التنمية المستدامة، حيث يعتبر الفقر مهدد لكل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك حدد إعلان ريو سنة 1992 البشر بأنه محور اهتمام التنمية المستدامة، وهم مطالبون بالعمل على إقامة حياة منتجة وصحية متوافقة مع الطبيعة.

هـ- عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة:

بما أن كل إستراتيجية لها معالم أو عناصر محددة، فإن عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة، تتمثل في ما يلي:

1- ثبات أعداد السكان: بالمقارنة مع الموارد المتاحة، فلابد من ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تتفوق على معدلات الزيادة السكانية.

2- أشكال جديدة من التقانة أو نقل النفايات: طبعا التي تحافظ على البيئة وتمنع التلوث.

3- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية: سواء كانت متجددة، أو غير متجددة

4- تقليل النفايات ومنع التلوث

5-الإدارة المتكاملة للنظم البيئية

6- تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية

7-تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها

8-التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات.

باختصار تحتوي التنمية المستدامة على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهذا ما يحتم " مأسسة" التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.

3- مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة:

أ- كيفية ارتباط التنمية الإنسانية والتنمية المستدامة

بعد تبني الأمم المتحدة لإعلان الحق التنمية في سنة 1986 المؤكد على أن الفرد يمثل الموضوع المركزي في التنمية، أين دعت أعضاء الدول لضمان الوصول إلى المصادر الأساسية: كالتعليم، الخدمات الصحة، التغذية، السكن، التشغيل، والتوزيع العادل للدخل. تبنت تقرير برونتلاند سنة 1987. وتم الاعتراف بمركزية البعد الإنساني في التنمية الذي يضع التنمية البشرية ضمن أولويات التكامل الجهوي والتنمية المستدامة لبلد، أو منطقة معينة.

زيادة على ما قيل أعلاه حول كيف تم التحول نحو التنمية المستدامة، فإن **الربط بين التنمية الإنسانية، والاستدامة** تعود إلى تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994 المعنون ب: "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، والذي يبين بمقتضاه أن مفهوم الأمن قد تغير، مما يتطلب إيجاد نموذج جديد للتنمية سمي منهج التنمية الإنسانية المستدامة يجعل الناس محور التنمية، ويحمي فرص الأجيال المقبلة، والحاضرة، ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف عليها الحياة كلها.

هـذا مـا جعـل **مفهـوم التنميـة الإنسـانية المسـتدامة** تهـتم بالمجـالات التاليـة كـأهم أولوياتهـا: الفقـر، والطبيعة، وفرص العمل، المرأة، حيث تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، وتهتم بتمكين الأفراد بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، وتحقق العدالة فيما بينهم."

هـذا وإن كانـت قمـة الأرض في ريـو سـنة 1992 لم تقتصـر علـى اسـتعادة ونشـر مفهـوم التنميـة المستدامة، ولكنها ربطت بينها، وبين مفهوم التنمية البشرية، وخاصة من خلال الأجندة الواحد والعشرون. وقد كانت المهمة صعبة لدمج المفهومين في مفهوم ثالث، لأن العلاقة كانت مفقودة تماما بين خطط حماية البيئة، وعقلنة استغلال الموارد الطبيعية، وبين خطط التنمية البشرية.

علاوة على ذلك، فإن مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة ظهر نتيجة للتوليف بين منهجين للتنمية منهج التنمية الإنسانية الذي اعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990، ومنهج التنمية المستدامة الذي وضعه المهتمون بشؤون البيئة، واعتمده البرنامج البيئي للأمم المتحدة. فهو مفهوم مركب من التنمية الإنسانية والاستدامة. أين ارتبطت التنمية الإنسانية بالاستدامة في مفهوم واحد، وجمعت حقوق الإنسان المختلفة مع حقوق الأجيال المقبلة لتحافظ على استمرار الانتفاع إلى الأجيال المقبلة. مع الإشارة بأن التنمية الإنسانية، والاستدامة لا يوجد تعارض بينهما، لأنهما جزء من نفس التصميم الإجمالي، ومكونان ضروريان للمبدأ الأخلاقي نفسه.

ب- عناصر التنمية الإنسانية المستدامة:

إن من أهم العناصر المكونة للتنمية الإنسانية المستدامة، وحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 1995، تتمثل في الآتي:

1- **الاستدامة:** وقد أشرنا إليها سابقا.

2- التمكين: هو توسيع قدرات الأفراد وخياراتهم، وإكسابهم القدرة على الاختيار المتحرر من الجوع، والعوز، والحرمان، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، أو الموافقة عليها. أي أن التمكين يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة.

3- المساواة: أي تساوي الفرص المتاحة أمام كل الأفراد في المجتمع دون أي عوائق، أو تمييز بغض النظر عن العرق، أو الجنس، أو مستوى الدخل، أو الأصل، أو غيره، وتساوي الفرص لا يكون بين الأجيال الحاضرة، فقط، بل بين هذه الأخيرة، والأجيال المقبلة أيضا. وهناك من يفضل مصطلح الإنصاف

Equity، لأنه يركز على تكافؤ الفرص على الوسائل والمدخلات، لا على النتائج والمخرجات، ويلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الإفادة منها مع الدولة كمسئول أول. فهو بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة، ويشملهما.

فالإنصاف، والعدالة الاجتماعية يعتبر أهم عنصر من عناصر التنمية البشرية المستدامة لرفع الحواجز أمام الجميع ودون أي اعتبار لإشراكهم في مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، بحيث تكون متاحة للجميع بالتساوي.

4- الإنتاجية: وهي مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة. وذلك بتوفيرهم الظروف الملائمة حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم، بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل، وفي العمالة بأجر.

في ختام هذه النقطة المتعلقة بمفاهيم التنمية يمكن القول،بأن التنمية بالمفهوم الواسع أصبحت شاملة، ومتكاملة، ومستدامة لكل الناس دون تمييز، أو إقصاء، أو تهميش من أي نوع؛ ولكل الأجيال الحاضرة ومستقبلية، وللفرد بذاته جسديا ونفسيا وروحيا، وللمجتمع والدولة والقطاع الخاص، وكل منطقة محلية من المناطق في البلد نفسه، أو في العالم؛ وتشمل كل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهذا كله خدمة لحقوق الإنسان وحقوق الأجيال وحقوق الطبيعة لاستدامتها.

وفي المنظور الجديد للتنمية فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية ليست علاقة تلقائية، بل لابد أن يصاحبها سياسات مرتبطة بتوزيع الدخل (العدالة التوزيعية)، وتنفيذ سياسات اجتماعية فعالة لتحسين الصحة، والتعليم، والتخفيف من الفقر، وزيادة مستوى الإنفاق العام.

فالتنمية التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقرا، أو التي تغني شرائح اجتماعية على حساب غيرها، أو المدمرة للبيئة أو المنتهكة للحريات، أو المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي هي نقيض التنمية الإنسانية المستدامة. فهي نظريات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا الاقتصادية فحسب، حيث لا تهمل الجوانب المادية، بل تعتبرها شرط ضروري لتحقيق التنمية.

ثالثا: مقاربة الحكم الراشد والتنمية المستدامة

بعد عرضنا العناصر الأساسية للتنمية الإنسانية المستدامة كالمساواة، وعدم التمييز، والتمكين والمشاركة، والعدالة الاجتماعية،... نجدها تتقارب والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد. لذلك اعتبرت هذه المبادئ العامل المشترك بينهما، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق تنمية تقدر فيها المساواة،

والاحترام، والكرامة الإنسانية، والعدالة، وغيرها كعناصر أساسية التي تسعى إليها التنمية الإنسانية المستدامة كغايات أسمى للإنسانية.

1- دور أهم مبادئ الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة:

أ- المشاركة الفعالة

تمثل المشاركة في شؤون الدولة والمجتمع، أي المشاركة في صنع السياسات العامة في المستويات المختلفة أحد مبادئ وغايات الحكم الرشيد التي تعكس مبدأ المواطنة، وتجسد قيمة المساواة في التمتع بالحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وتدعيم أركانها وترسيخها داخل المجتمع.

وعلى اعتبار المشاركة تعد عنصرا أساسيا في الحكم الرشيد كونها تمثل إستراتيجية شاملة، فهي تركز على الدور الجوهري الذي يجب أن يلعبه الناس في مجالات الحياة بتوسيع نطاق الخيارات والاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات الأفراد والجماعات المنظمة، فيكون لهم دور في تشكيل السلطة والتأثير في السياسات الاجتماعية، وهذا ما يجعل المشاركة وسيلة وغاية في آن واحد للحكم الرشيد، وضمانة قوية لحماية وترقية حقوق الإنسان، وحق من حقوق الإنسان الأساسية بموجب الإعلانات والاتفاقيات الدولية.

فالتأكيد على الحق المشاركة يعني ضمان الكرامة الإنسانية، بأن تكون لهم حرية المشاركة في تكوين قواعد المؤسسات التي تحكمهم، وأن يكونوا قادرين على تلك المشاركة التي تمكّنهم من الإعمال الأمثل لحقوقهم، وجعل المعايير الدولية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ الوطني بمشاركة كل الفئات الضعيفة والمهمشة كالفقراء، والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال، وسكان المناطق النائية والأرياف، وإدماج الأقليات.

في هذا الإطار الموسع للمشاركة، نجد أن هناك أساليب عديدة يمكن للفرد أن يشارك من خلالها داخل مجتمعه عن طريق التصويت والترشح والانتخاب، أو عن طريق الانتماء إلى تنظيمات سياسية كالأحزاب السياسية، أو تنظيمات غير حكومية كالجمعيات؛ وكل هذه الأساليب تساعد في التأثير على السياسات العامة بما فيها سياسات الرعاية الصحية، والتعليم، والحد من الفقر...الخ.

كما تعد هذه الأساليب إحدى الآليات الفاعلة لتوفير المساءلة على السلطات التنفيذية وإدارتها لشؤون الحكم، ووجودها يعد عاملا جوهريا لتوفير الديمقراطية والحريات الشخصية للمواطنين للتعبير عن آرائهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها.

في الأخير، يمكن القول بأن الحكم الراشد من خلال تفعيله لمبدأ مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تهمهم وتخدم مصالحهم، يقضي على أسباب الصراعات الداخلية، ويُمكّن من السيطرة على مصادر العنف الذي قد يسببه إقصاء أو تهميش الأقليات أو الفئات الضعيفة بسبب الفقر أو التنوع الثقافي، والتي تعتبر من أكبر معوقات التي تواجه التنمية المستدامة.

فالمشاركة باختصار تتطلب الاعتراف والتمكين من العديد من الحقوق والحريات العامة كحرية إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحق في الانتخاب، وغيرها.

ب– الشفافية:

الشفافية تعد أساسا للمساءلة والمحاسبة والحد من الفساد وهي حق الأفراد في معرفة ما يحدث والكشف عن المعلومات حول أداء موظفي الحكومة وأجهزتها، وحقوق الأفراد والواجبات والقوانين والأحكام المفترض بهم مراعاتها ويجب أن يبقى الفرد على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.

وهي تعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام.

تعد الشفافية في إطار الحكم الرشيد حقا من الحقوق الأساسية للمواطن، الذي يخول زيادة الدخول إلى مصادر المعلومات للحد من ممارسات الفساد، حيث تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات، فالمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، للإطلاع عليها لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها لاتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة، والاقتصادية.

حيث تعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، والمجتمع المدني المصدر لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعلنية وبصفة دورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، من جهة، ومن أجل ضبط والحدّ من انتشار الفساد، من جهة أخرى، ومن ثم العمل على حماية وترقية حقوق الإنسان.

فمن حق كل مواطن أن يراقب ويفهم، ويقرر مختلف المشاريع، فالحق في المعلومة يمكّن الفرد العادي من مناقشة القرارات العامة، بل وحتى تقديم الطعون أمام الجهات القضائية المختصة، كما أنه يحدّ من تعسف السلطة، لأنه يذكّر المسئولين بأنهم ملتزمون ومسئولون في مواجهة المواطن.

كما يتطلب الحق في الشفافية وضوح التشريعات القانونية وبساطتها، مما يسهل على المواطن حسن التعامل معها دون الاعتماد على من يقوم بالمساهمة في تفسيرها، فتعقيد المعاملات يبرّر الإكراميات واستغلال النفوذ، ويؤدي بذلك إلى انتهاك لحقوق المواطن، لأن الشفافية في التشريعات والإجراءات الإدارية تنعكس في بساطتها ووضوحها.

تجدر الملاحظة، بأن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا كبيرا في فتح المجال واسعا لمشاركة الجمهور في رسم السياسات العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، والمساهمة في تقديمها من خلال سهولة التواصل التي توفرها الآن الانترنت والمواقع الالكترونية، مما يضمن إمكانية التكفل التام بانشغالات وحاجات المواطنين.

بهذا المعنى، فإن مفهوم الشفافية يجب النظر إليه على أنه أوسع من كونه مجرد أداة للكشف عن الفساد، بل هو أداة لقياس درجة رشادة الحكم والمجتمع أيضا.

ج- المساءلة

تطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إداراتهم الموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية وهذا مصداقا لمقولة: من أين لك هذا؟

تعرّف المساءلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي تُوجه إليهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة، أو عن الخداع والغش.

يمكن للمساءلة أن تكون داخلية أو خارجية؛ فالمساءلة الداخلية هي حين يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكوماته، أي كأن يقوم متلقي الخدمة العامة بمساءلة مباشرة لمقدمي الخدمة. أما المساءلة الخارجية فهي حين تقوم الحكومة بغية حماية المصلحة العامة، بإرساء أنظمة وحوافز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة، من هذه الإجراءات فصل السلطات وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة.

وفي وجود الشفافية كآلية فعالة للوصول غير المقيد للمعلومات الموثوقة حول القرارات المتخذة، تجعل من السهل إخضاع هيئات القطاع الحكومي للمساءلة، الأمر الذي سيساهم في محاربة العديد من أوجه الظلم والفساد التي تؤثر في أمن وحياة الناس.

ففي غياب المساءلة والشفافية يكون هناك فساد الذي يؤثر بشكل خطير على موارد الدولة، ويقيد قدرة الدولة على احترام وحماية وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر على التنمية المستدامة لأنه من أكبر معيقاتها.

د- سيادة القانون:

حكم القانون يعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسئولين فيما بينهم وبين المواطنين، ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق. وأكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية، ومن جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد وبالتالي يرتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين.

يمثل سيادة القانون أهم مبدأ من مبادئ الحكم الرشيد، وهو يرتبط بالشفافية والمساءلة وعملية ضبط الفساد على نحو جدلي وثيق، ومن ثم يمكن اعتباره سببا أو نتيجة مترتبة عليها، كما أن هذا المبدأ يتفق مع عملية المشاركة، من حيث أنه يعبّر عن اتجاه نحو مثل أعلى قانوني وسياسي يتمثل في إقرار مبدأ المساواة، وتأكيد هذا المبدأ كقيمة أساسية تحكم العلاقات بين الأفراد وداخل المجتمع، وفي مختلف مستويات النظام السياسي ككل. ومن ثم فإن سيادة القانون يعدّ الأساس الوحيد لاكتساب السلطة السياسية في الدولة شرعيتها، كما أنه يعدّ قمة الضمانات القانونية والقضائية لحماية وترقية حقوق الإنسان.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكم القانون بأنه: "**يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار العام الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، وتحترم الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق؛ فلا بد من توخي الحياد في إنفاذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.**"

كثيرا ما نسمع أن فكرة حقوق الإنسان بمعناها الحقيقي تقترن إلى حد بعيد بالدولة القانونية، وهي تلك الدولة التي تلتزم سلطاتها المختلفة بإتباع قواعد قانونية عامة ومجردة، والالتزام على هذا النحو يعرف بمبدأ حكم القانون، وهو ما يميز الدولة القانونية عن الدولة البوليسية التي تلتزم بهذا المبدأ.

غير أنه إذا كان وجود الدولة القانونية شرطا ضروريا لوجود وإعمال حقوق الإنسان، إلا أنه شرط غير كاف في جميع الأحوال بوجود هذه الحقوق. فقد توجد الدولة القانونية، إلا أن أجهزتها المختلفة تلتزم بإتباع قانون ينكر البعض من هذه الحقوق لمصلحة الدولة.

وعليه، يفترض على الدولة القانونية التي تعمل على حماية وترقية حقوق الإنسان أن ينطوي القانون على تجسيد هذه الحماية والحد من تعسف السلطة العامة في مواجهة الحقوق والحريات، لذلك يجب التفكير في إعادة بناء فلسفة القانون انطلاقا من فرضية أساسية هي الحق الإنساني في الكرامة والبقاء والمشاركة في إطار عالم يتميز بالتعقيد والتشكل المستمر.

إن حكم القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء والالتزام به دون تقديم المصالح الخاصة على العامة، وضبط الفساد ومحاربته، والمساءلة المبنية على حق الشعب بمحاسبة السلطة بمستوياتها المختلفة حول كيفية استخدامها للسلطة ولموارد الشعب، يتطلب ضمان الشفافية للوصول إلى المعلومات.

خلاصة القول، إن الحكم الرشيد هو السبيل لزيادة الشفافية نحو التغيرات السياسية في السلطة والحكم. مع الاحتفاظ والارتباط بقواعد الديمقراطية والتعددية، وتدعيم حرية التعبير وممارسة العمل السياسي للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع المجالات، وبالنتيجة القضاء على الفساد.

ويبقى الدور المحفز لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي يدافعان اليوم على مبادئ الحكم الراشد كأساس للسياسات الاقتصادية، و يعتبر الحكم الراشد ضمانا لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض. فالحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و ترقية حقوق الإنسان و بسط قوة القانون.

من الواضح أن كل هذه المعايير من المتطلبات الأساسية لتطبيق الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة. فلا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا بإقامة دولة الحق والقانون، ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية، المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية، حرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الاطلاع و الاستقصاء و التبليغ.

2- دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة:

إن تراجع دور دولة الرفاه في ظل العولمة، أدى إلى ظهور فواعل جديدة من غير الدولة كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتشاركها في عملية صنع القرار عن طريق المفاوضات. هذه الفواعل الثلاثة:(الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.) جميعها تتسم بأهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك اعتبرت فواعل التنمية كما هي فواعل للحكم الراشد. فما هو الدور المتفرد لكل منها في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أ- دور الدولة:

بما أن للتنمية المستدامة أبعاد ثلاثة: الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، فهي تفترض أن مسؤولية الدولة تنحصر في التأكد من إحداثها، والبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأبعاد الثلاثة، خاصة عملية تحقيق النمو الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وتقديم الخدمات العامة، وحماية البيئة. مع محاولة الحذر من المشاكل وتنظيمها بواسطة قوة القانون، وتطبيق الأمن، والمنع، والاحتياط مثل مشكلة التلوث.

لذلك، من أهم المحاور الأساسية التي ينبغي أن يركز عليها دور الدولة هي:

1- **تحسين البيئة الاقتصادية:** هذه العملية ترتبط بتعريف واضح لدور الدولة في المجال الاقتصادي، وبخاصة مجال السياسة الاقتصادية؛ إذ تعتبر هذه السياسة المحفز الأساسي لتنمية الموارد البشرية، وتكوين رأس المال، وتطوير التكنولوجيا، وإدارة الموارد الطبيعية، ومن المناسب وضع بعض المقترحات للسياسات الاقتصادية: كسياسات دعم النمو، والتي يقصد بها سياسات تحديث رأس المال البشري والهياكل الأساسية،

وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الإنتاجية المحلية، وغيرها من السياسات في مجال الزراعة، والاستثمار، والصناعة...إلخ

من أهم مجالات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تعاني أزمات داخلية وتواجه تحديات كبيرة : توفير البنية الأساسية والقانونية، وإقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية، سواء كانت مرافق، أو أشغالا عامة، أو كانت مؤسسات بمختلف أنواعها كالمؤسسات التعليمية، والصحية... ، وتعبئة الموارد الاقتصادية، وترشيد عمليات استخدامها، وتنظيم عملية توزيع الثروات، والدخول، وتكاليف وعوائد التحولات المجتمعية بين الأفراد، وأجياله، ومناطقه، والحماية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، والمشاركة الإيجابية في العلاقات الدولية.

2- تعزيز البناء الاجتماعي: من خلال حزمة من السياسات الاجتماعية أهمها:

- حماية الفقراء عن طريق تأمين شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة القادرة على احتواء الآثار السلبية لعملية الخصخصة، والتكييف الاقتصادي وما يؤديان إليه من تجميد للأجور، وإلغاء لدعم الأسعار، وتخفيف الإنفاق على التعليم، والصحة، والصرف الصحي، والماء، والكهرباء.

- إيلاء أولوية للعمالة وإصلاح سوق العمل، وتأمين الحماية الاجتماعية للعمال، وأسرهم، ومعالجة البطالة، ووضع السياسات التعليمية، وبرامج التدريب وإعادة التدريب، ورفع مستويات مهارة العمال.

3- تحقيق اللامركزية الإدارية: وذلك بهدف القيام بالمهام بشكل أكثر فاعلية، وضمان التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، خاصة وأن النقص في الموارد المتاحة للحكومة المركزية غالبا ما يقف عائق دون تلبية احتياجات الخدمات العامة، والبنى الأساسية. فإشاعة اللامركزية في نظم الدولة السياسية، والاقتصادية يجعلها أكثر استجابة لمطالب أو احتياجات المواطنين.

4- حماية البيئة: وهو رد فعل طبيعي للتدهور البيئي بما يجبر الدولة على صياغة برنامج قومي دائم لحماية البيئة يركز الاهتمام على قضايا التنوع الحيوي، والحفاظ على البيئة، والاستخدام الملائم للموارد الهامة، وضمان استخدام الموارد الطبيعية إزاء الاستغلال غير الرشيد. فلابد من أن خطط للتنمية والإصلاح تتضمن خطة بيئية وطنية تمكن من وضع معايير بيئية مناسبة، وآلية مناسبة، وكفاءة للحيلولة دون التدهور البيئي. من خلال مثلا: تدخل الدولة لإلزام الملوثين على تحمل تكاليف الحد من التلوث سواء بفرض ضريبة التلوث، أو منع إعانة لمنتجي السلعة الملوثة للبيئة، أو إنشاء سوق خاصة بحقوق التلوث.

هذا بالإضافة إلى دورها في تشجيع التنوع الثقافي، والحضاري، والانسجام الاجتماعي، وكذا دورها في المجال التكنولوجي.

فالدولة تعمل لأجل تلبية حاجات المواطنين، خاصة احتياجات الفئات الأكثر فقرا والضعيفة، وتحسين نوعية معيشتهم، وإدامتها، ولتمكينهم من حقوقهم وحرياتهم بتوفير الفرص المتكافئة، وضمان وصولهم إلى الموارد المتاحة، وكفالة المشاركة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. مع العلم أن تمكينهم من ذلك لا يمكن أن يكون إلا على أسس العدالة الاجتماعية، وكانت هيئاتهم التشريعية، والقضائية، والقانونية تعمل بشكل فعال وسليم، لأن هذا أمر بالغ الأهمية للمشاركة الشعبية، والمسائلة الحكومية، وبسيادة القانون ما يؤدي إلى حماية حقوق الجميع.

لكن للأسف، فالدولة في العالم الثالث كانت، ولا تزال تتسم بضعف الكفاءة والأداء الجيد الذي ينعكس أثره على مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، وعلى أداء القطاع الخاص، وينصرف ذلك إلى مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية للنشاط الاقتصادي.

ب– دور القطاع الخاص:

يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة، والمنافسة لتحديد الأسعار، والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي افتراض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة. وهو بهذا المعنى يشمل المؤسسات الخاصة في مجالات التصنيع، والتجارة، والمصارف، والتعاونيات، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى القطاع غير رسمي في السوق وهو يسعى بدرجة أكبر إلى خلق بيئة مواتية للسوق والمشاريع التجارية.

على الرغم من الاختلاف في الآراء حول طبيعة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وحدودها، وآليات تنظيمها بحسب المشاريع التي يسمح للقطاع الخاص العمل فيها، إلا أنه يمكن تبيان أهم المنافع التي تتحقق نتيجة العمل المشترك بين القطاع الخاص والدولة :

1- **خلق شراكة عادلة بين القطاعين العام والخاص:** بهدف تحقيق التكامل بينهما بما يسمح للدولة بمواصلة دورها الفاعل، ويؤمن للقطاع الخاص مشاركة أوسع في عملية التنمية. ولتحقيق عملية المشاركة يتعين إجراء عملية خصخصة عقلانية تخضع المشروعات لعمليات تقويم إقتصادي واجتماعي، تسبقها عملية تحديد ما يمكن لكل من الدولة، والقطاع الخاص القيام به. وينبغي أن تكون هذه الشراكة محكومة بمبدأي العدالة، والكفاءة. خاصة بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس مشروعات البنى الأساسية ليأخذ هذا الدور أبعادا جديدة في المديين المتوسط، والطويل.

2- **توفير الموارد المالية:** من خلال إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية برأس ماله أو عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية، أو إيجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار، وصناديق التمويل الدولية.

3- **المساهمة في التقدم التكنولوجي:** نظرا لمرونة القطاع الخاص في هذا المجال بما يخفف الضغط عن كاهل الدولة.

فمؤسسات القطاع الخاص الفعالة تستطيع لعب دور رئيسي في عملية التنمية في ظل تقلص الدور الاقتصادي للدولة، وذلك: بتركيز مسؤولياتها في احترام القانون وحقوق الإنسان، وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في أعمالها، من جهة، وبمشاركة الدولة فيما تمتلكه من معلومات، وخبرات، والتعاون معها في عملية خلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي المتوازن، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، من جهة أخرى.

فالقطاع الخاص يساهم في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، لأنه مصدر أساسي لفرص العمالة المنتجة التي تولد الوظائف والدخل لتحسين مستويات المعيشة.

انطلاقا من دور هذا القطاع وما يمكن أن يحققه على مستوى رفاه الإنسان إذا ما تم تفعيل أداءه، وتوافر سبل تطويره وتقدمه نستطيع رؤية العلاقة بين الحكم الراشد، وتحقيق التنمية الإنسانية خصوصا في ظل وجود الدراسات التي تثبت أن ممارسات الحكم الراشد قد نجحت حيثما تم تبنيها بتحفيز الاقتصاد، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين نوعية الحياة لدى المواطنين بصورة عامة.

لذلك على الدولة أن تشجع تنمية القطاع الخاص بصورة مستدامة من خلال: خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، الحفاظ على الأسواق التنافسية، ضمان حصول الفقراء (وبخاصة النساء) على القروض بسهولة، رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص، اجتذاب الاستثمارات، والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا، فرض سيادة القانون، حماية البيئة والموارد الطبيعية، تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.

لكن دور القطاع الخاص لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه بديل تام لدور الدولة، إذ تعتبر دوافع القطاع الخاص في تحقيق الربح السريع عائقا أساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى؛ إذ تحد من توجه هذا القطاع إلى الاستثمار في المشروعات، والأنشطة الضرورية للمجتمع، مما قد يولد تناقض وإشكالية لنظام توفيق المصالح الذاتية، والمصالح العامة. وتؤثر بالتالي سلبا في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

تجدر الملاحظة، أنه في دول العالم الثالث وإن كان القطاع الخاص لا يزال موجودا، وسيشهد دفعا قويا في ظل العولمة، إلا أن فقدانه للخصائص والمعايير التي يمتلكها في البلدان المتقدمة قد تعجزه عن لعب دوره

المتميز في عملية التنمية المتمحورة حول السوق. مما يجعل المجتمع المدني مطلوبا لمساعدته ومساعدة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

ج- دور المجتمع المدني:

حدثت زيادة كبيرة في حجم ونطاق وقدرات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم على مدى السنوات العشرين الماضية، وساعد على ذلك عملية العولمة واتساع نطاق الحكم الديمقراطي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي. كما برز تأثير منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسة العامة العالمية بشأن قضايا مثل:حظر استخدام الألغام الأرضية، وإلغاء الديون، وحماية البيئة، التي حشدت آلاف المؤيدين في مختلف أنحاء العالم. ومن الأمثلة الحديثة العهد على نشاط المجتمع المدني العالمي المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي يعقد سنويا منذ عام 2001 في قارات مختلفة.

فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني من العناصر الفاعلة الهامة في تنفيذ المساعدات الإنمائية الدولية، وفي تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمل للعمل الحكومي، خاصة في المناطق التي يكون فيها الوجود الحكومي ضعيفا مثلما هو الحال في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات.

إن قطاع المجتمع المدني لا يبرز فقط كجهة فاعلة واضحة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، لكنه يتسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وبنيته. ولهذا السبب، تتفاوت تعريفات المجتمع المدني بدرجة كبيرة استناداً إلى اختلاف النماذج الفكرية، والأصول التاريخية، والإطار القطري العام.

ويستخدم البنك الدولي مصطلح المجتمع المدني للإشارة إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح؛ ولتلك المنظمات وجودٌ في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: جمعيات تنمية المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والجمعيات النسائية، والثقافية، واللغوية، ، ورابطات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية، والرياضية، والتعاونيات، وجماعات البيئية، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات الأبحاث السياسية، ووسائل الإعلام...الخ.

كما تعتبر منظمات المجتمع المدني هي المسئولة عن ربط الأفراد بالمجال العام، وبالدولة- فهي تقع بين الفرد، والدولة- من خلال تمثيل مصالحهم، وتنظيم مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية للتأثير في السياسات العامة، والوصول إلى الموارد العامة، وبخاصة من أجل الفقراء. ويمكنها فرض ضوابط على سلطة الحكومة، وإتاحة فرصا للناس لتطوير قدراتهم، ومراقبة البيئة، ومساعدة المحرومين من الامتيازات،

وتنمية الموارد البشرية. فالمجتمع المدني الفعال يوفر بالأساس آلية للأفراد للمشاركة والتعبير عن آرائهم، وإخضاع صناع القرار للمساءلة.

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على نشر التوعية، وبناء المعرفة فيما يتعلق بجوانب الحياة كافة. خاصة من جانب رصد الإساءات الاجتماعية، والبيئية، واستنزاف الموارد، والتلوث... فيمكن لمنظمات المجتمع المدني، خاصة الجمعيات البيئية منها تعبئة الرأي العام ضد هذه الإساءات الأخلاقية. فدورها مهم في تربية وتوعية المواطنين من خلال إكساب أعضاءها قيم الحوار، وقبول الآخر، والاختلاف، ومساءلة الحكومة، والتعبير الحر عن الرأي لإيجاد الحلول المتوازنة، والعقلانية.

لهذا كله، فمؤسسات المجتمع الفعالة تستطيع حماية حقوق الأفراد وتحسين نوعية معيشتهم من خلال مراقبة أداء الدولة، وممارسة الضغط على أصحاب القرار. خاصة مع إعادة تشكيل الدولة، والقطاع الخاص، وإعادة تحديد علاقاتهما، وعدم استجابة الحكومات، واشتداد وطأة الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية التي تقوض بعض منظمات المجتمع المدني التقليدية، وتدعيم بعضها الآخر.

لقد أثبتت المنظمات غير الحكومية، والمحلية قدرتها على تحسين الظروف المعيشية لفئات كثيرة كالنساء، والفقراء، والأطفال... من خلال دعم التكامل الاجتماعي، مما يقلل الحاجة إلى تدفق مستمر من المعونات المقدمة عن الوكالات العامة الوطنية، والدولية، مما جعلها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق واسع.

لكن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى قدرات كافية لكي تحقق إمكانياتها الكاملة، وإلى بيئة تمكينية تشمل إطارا تشريعيا وتنظيميا يضمن الحق في إنشاء الجمعيات، وحوافز لتيسير الدعم، وسبل لإشراكها في صنع السياسات العامة وتنفيذها في إطار التغيرات العالمية الجديدة، خاصة من جانب تنفيذها لسياسات الرعاية الاجتماعية.

تجدر الإشارة أن البعض من دول العالم الثالث قد اتخذت تدابير هامة لتعزيز القدرة المؤسسية للمجتمع المدني، ولعملية الإصلاح من خلال شراكته بالدولة، على العكس من ذلك، الدول المتقدمة وبمساعدة التطور الهائل في تدفق المعلومات، وزيادة وعي المواطنين بالمسائل العامة المنظمات غير الحكومية، وجماعات الضغط المنظمة لها دور كبير في التأثير على القرارات الحكومية، إن لم يكن في صنع القرارات.

خلاصة القول، إن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد فحسب على دور الدولة، والقطاع الخاص، بل إنه يعتمد أيضا على دور منظمات المجتمع المدني من خلال تهيئتهم الأوضاع السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات الإنسانية، وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال التخفيف من حدة الفقر، وخلق الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش، وحماية البيئة وتجديدها، والنهوض

بالمرأة، والتكامل الاجتماعي؛ وهي أهم القضايا الأساسية التي تتكامل من خلالها أدوار فواعل الحكم الراشد. وتعتبر هذه القضايا أهم أهداف الألفية للتنمية، والتي لابد من تحقيقها لتعزيز حقوق الإنسان.

3- تقاطع المفاهيم

المتفق عليه، وحسب ما جاء في تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، إن **الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية: "هو الحكم الديمقراطي، وهو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا"**. تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002)

من هذا التعريف، ومما سبق ذكره، نستخلص، ما يلي:

أولا: إن الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية لابد أن يكون ديمقراطي لتحقيق التنمية المستدامة التي من المفروض قيامها على مبادئ المساواة والمساءلة وسيادة القانون، وإن كان لابد من الحرية للمشاركة والتعبير عن الذات والتشارك في صياغة القرار بالتعبير عن مطالبها وحاجيات الأساسية لتحسين أوضاعها المعيشية.

فالديمقراطية تعتبر أداة هامة وحافز كبيرا للحكم الراشد، فعندما توجد حريات مدنية وسياسية أكبر ستوجد حوارات عامة أكثر استنارة وأشد قوة. وعندما تكون لدى الأفراد حرية المشاركة والتعبير عن أنفسهم، وتكون لدى المنظمات حرية تعبئة والاحتجاج، وتكون وسائل الإعلام حرة فيما تكتبه وتنشره، كلما كانت الحكومة أكثر احتمالا للمساءلة وإلى احترام القانون ووضع المواطن موضع الاعتبار.

لذا فإن الديمقراطية والحكم الراشد يمثلان ضلعين من أضلاع المثلث الذي يدفع المجتمع إلى التقدم. أما الضلع الثالث فهو التنمية الاقتصادية التي تأتي من سياق الحكم الديمقراطي الراشد الذي يوفر مناخا جاذبا للاستثمار ويساعد المجتمع على تحديد السياسات والمؤسسات التي تعزز التنمية العادلة والمستدامة.

ثانيا: علاقة التنمية الإنسانية المستدامة بالحكم الراشد يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا التي تحقق استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها من هذه الزوايا الثلاث:

1- **وطنية:** بين مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها المرأة والرجل، وبين المناطق.

2- **عالمية:** فيما يخص التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة.

3- **زمنية:** فيما يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

ثالثا: اقترن تطور مفهوم التنمية بإدخال الحكم الراشد في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإدارية الدولية، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعب دورا كبيرا ومحفزا لمبادئ الحكم الراشد كأساس للسياسات الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى معيشة أغلبية السكان. وبهذا المعنى فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة.

لذلك اعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس غايتها، وإن من مسؤوليات الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة.

فالمؤشرات النوعية للتنمية التي تشكل أبعادها (التمكين، التعاون، العدالة في التوزيع، الاستدامة، الأمان الشخصي، الحرية، والحق في اكتساب المعرفة، والشفافية، وتمكين المرأة بشكل خاص، حسب ما ورد في مؤشرات التنمية الإنسانية العربية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة جيدة، أو حكم سليم بالأحرى يضع السياسات العامة، ويطبقها في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية.

لهذا تم إدراك مؤخرا أهمية الحكم الراشد لأجل التنمية على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية محليا ثم إقليميا، فتطور مفهوم التنمية وصولا إلى التنمية الإنسانية المستدامة، بترابط كل مستويات النشاط السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والبيئي بالاستناد إلى مقترب متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة، والعدالة، والمساءلة، والشرعية، والتمثيل هو من أدى إلى نشوء العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

فالحكم الراشد ليس هدف في حد ذاته، وإنما شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. وذلك بتحديد الحقوق الأساسية للإنسان، وذلك بتحقيق ما يسمى بالأمان الرباعي المتمثلة في:

أ/ إلغاء مصادر الجهل. ب/ إلغاء مصادر الفقر.

ج/ إلغاء مصادر المرض. د/ إلغاء مصادر الخوف.

الخاتمة:

من خلال محاور هذه الدراسة، يمكننا الخروج ببعض النتائج منها:

1- لقد ظهر مفهوم الحكم الراشد في المجال السياسي والإداري وحتى التنموي والاقتصادي كمفهوم جديد لمحاربة الفساد وتجسيد مبادئ العدالة والمساواة والشفافية في الحكم التسيير والإدارة، ومن جهة أخرى ظهر مفهوم التنمية المستدامة لما يشهده العالم من تلوث وتدهور بيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها،

وبملاحظة مبادئ وآليات الحكم الراشد نجدها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها وعلى مختلف المستويات الاقتصادية منها والبيئية والاجتماعية.

2- إن الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة، كما أن تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس وآليات للحكم الراشد أو الحوكمة، منها: الشفافية وحكم القانون والنزاهة والتسيير الجيد، لذلك ربطته الكثير من المنظمات الدولية وخاصة المانحة بالمساعدات بتوفير شروط الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.

فلا يمكن أن يتحقق حكم راشد من منظور التنمية المستدامة إلا انطلاقا من النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا، ثم توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير، وكذلك فتح مجال أمام مؤسسات المجتمع المدني والحركات الجمعوية، وتوصيل قنوات الحوار بين الإدارة والمواطن، إضافة إلى تطوير القدرات الإدارية، وهذا كله لتوجيه هذه الفواعل لمتطلبات التنمية المنشودة.

3- التطورات الاقتصادية المعاصرة أثرت على نشاط الدولة، وتآكل دورها، حيث انحصر في القيام بالخدمات الأساسية الثلاث: الدفاع، الأمن، والعدالة. وتوفير الخدمات العامة(التعليم، الصحة، والسكن.)، وتهيئة المناخ للقطاع الخاص، وهذا ما جعل وضع الدولة أقل تدخلا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل والإدارية، وأكثر إشراكا للقطاعين الخاص، والتطوعي في إدارة الحياة. وهذا ما يشير إلى أن قوة الدولة المطلقة تتراجع لحساب الفاعلين الجدد.

لذلك هناك دوما حاجة إلى إصلاح الحكم، وضمان حقوق الأفراد على أسس العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، خاصة في الدول العربية التي تعاني من الكثير من المعوقات: كضعف المشاركة ومركزية الدولة، وعدم إعطاء الدور الكافي للهيئات المحلية، وإبعاد مؤسسات المجتمع المدني بسبب ضيق الحريات الأساسية، واستشراء الفساد السياسي والإداري، وعدم ترسخ سيادة القانون، وغِيَّاب الشرعية السياسية.

في الأخير يمكن القول بأن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة علاقة تكاملية، حيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها مشروط بتجسيد آليات وعناصر الحكم الراشد على أرض الواقع وممارستها ضمن السياسات والإدارات العامة والخاصة، من خلال المشاركة، الشفافية، والمحاسبة، واحترام سيادة القانون، وتوزيع الثروات وفق مبدأ العدالة والإنصاف والمساواة، واحترام حقوق الإنسان.